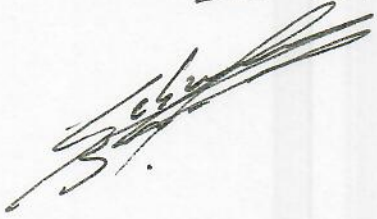


بيروت في ٤/٤/٢٠٢٥

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه
بالسؤال الآتي آمليين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

م. ب. هادي هادي



الدكتور نواف، سلام المحترم،

الموضوع: التعيينات الأخيرة في الأسلاك العسكرية وأسباب مخالفة مبدأ سيادة القانون.

بعد تعيين رؤساء للاسلاك العسكرية، صدرت قرارات إدارية بتعيينات وتشكيلات شملت عددًا من الضباط من أصحاب الرتب العليا. وقد لوحظ أن بعض هؤلاء الضباط وُضعوا في حالة التصرف (أي بدون مهام فعلية)، أو نُقلوا إلى مراكز أدنى من تلك التي كانوا يشغلونها سابقًا.

إن هذه الإجراءات الاستثنائية تثير الريبة والمحاذير حول قانونيتها وشفافيتها، وما إذا كانت تستند إلى معايير موضوعية أم أنها جاءت بشكل اعتباطي يفترض تأديباً مقتعاً محظوراً قانوناً.

أن نقل الموظف أو وضعه بالتصرف فيصبح دون أي ممارسة فعلية لاية مهام وظيفية دون سبب مشروع أو مبرر إداري شفاف يُعدّ إساءةً لاستعمال السلطة وقد يرقى إلى قرارات باطلة لمخالفتها مبدأ المشروعية. وعليه، نخشى أن تكون هذه الممارسات قد اتخذت بصورة عقابية التفاضلية (مقتّعة) بهدف ضمان ولاءات أو اعتبارات شخصية أو سياسية، لا بسبب مقتضيات المصلحة العامة أو الكفاءة الوظيفية.

إن تحويل الولاء الشخصي أو السياسي إلى معيار ضمني للتعيين أو للإبقاء في المنصب يشكّل انتهاكًا صارخًا لمبدأ حيادية المؤسسات العامة لاسيما العسكرية ونزاهتها. كما أنّه يوجّه رسالة سلبية إلى ضباط هذه المؤسسات، فيقوّض ثقتهم برؤسائهم وبآليات الترقية والتعيين فيها. فإذا شعر الضابط أنّ استقامته وانضباطه في أداء الواجب لا يكفيان لضمان حقوقه المهنية، وأن ولاءات خارجة عن إطار القانون هي التي تحدّد مصيره الوظيفي، فإن ذلك ينعكس سلبيًا على معنوياته وعلى الولاء للمؤسسة والوطن، ويضعف فعالية جهاز الأمن برمته.

جیسے جہور سزیاں ماروں
عنان عطا اللہ

نقد و صفاوی
میرزا یحییٰ جیس

Handwritten signature: Mirza Asghar Khan

چوری عطا اللہ

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. ما هو المعيار الذي استند إليه لاستبعاد اثنين من الضباط استنسابياً والإبقاء على ضابط واحد، علماً أنه لا توجد أي مآخذ مسلكية أو قانونية على أيٍّ منهم؟
2. هل كان المعيار المعتمد في هذا الإجراء سياسياً أو طائفياً؟
3. حيث أن وضعهم بالتصرف يعني ارتكابهم لمخالفة ما، ما هو التوصيف القانوني لذلك؟
4. ما هو معيار الكفاءة والآلية المعتمدة في التعيينات، لا سيما وأن بعض الأسماء التي شملتها التعيينات محالة إلى المجلس التأديبي؟

وتفضلوا بقبول الاحترام

هيمى جيو ر مشرب ماسين
هيمى جيو ر مشرب ماسين

علاء طلالان
نقود حماري
مسألة

هيران هومي خليل
جوراء عطا الله

سيزا ابي حيد
علاء طلالان

Nida Bouckris